مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: أثر جائحة كورونا على الأفكار السياسية بوصفها أحد أبعاد النظام العام
اسم الكاتب: م.د. محمد كاظم هاشم مهدي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1233
تاريخ الاسترداد: 2025/05/11 08:59 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أثر جائحة كورونا على الأفكار السياسية بوصفها أحد أبعاد النظام العام

The impact of the Corona pandemic on political ideas As a dimension of the general system

الكلمة المفتاحية : النظام العام، الأفكار السياسية، جائحة كورونا، الليبرالية، الاشتراكية، الفكر الديني.

Keywords: Public Order, Political Ideas, Corona Pandemic, Liberalism, Socialism, Religious Thought

م. د. محمد كاظم هاشم مهدي

جامعة ديالى - كلية القانون والعلوم السياسية

Lecturer Dr. Mohammed Kadhim Hashim Mahdi
Diyala University- College of Law & Political Science
E-mail: mohammed.k.h@uodiyala.edu.iq

ملخص البحث

Abstract

تحلل هذه الدراسة أثر جائحة كورونا في الأفكار السياسية، على اعتبار أن سبل التعامل مع انتشار الفيروس وطرق السيطرة عليه كانت بمثابة اختبارٍ حقيقي لفلسفات الحكم المتعدد؛ لتقييم مدى كفاءتها وفاعليتها. وقد ظهرت الحاجة إلى كتابة هذه الدراسة لأهمية معرفة الآثار التي خلفتها الجائحة على الأفكار السياسية بوصفها –أي الأفكار السياسية – أساس ومحور العلوم السياسية. وتتمحور الدراسة حول توضيح وتبيين أثر جائحة كورونا في الأفكار والفلسفات السياسية، والتغييرات التي أوجدتها أو سوف توجدها في مجال الفكر السياسي، وأثر هذا التغيير في النظام العام باعتبار أن القيم والمثل السياسية في ذاتها تمثل بعدا مهما من أبعاد النظام العام، وكما جاء في تعريف النظام العام بانه: "مجموعة القواعد التي تتصل بأساس المنظومة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للبلد ويمثل انتهاكها وحذفها اعتداء على النظام العام وخدشا له". واستنادا إلى ما تقدم فإن إشكالية وسؤال هذا البحث هو: ما تأثير جائحة كورونا في الأفكار السياسية بوصفها بعداً من أبعاد النظام العام؟ أما الفرضية فتتمثل في أن لجائحة كورونا أثر في الأفكار السياسية مما سينعكس ذلك على السلوك السياسي والنظام العام.

المقدمـــــة

Introduction

تمثل جائحة كورونا التي ضربت العالم مؤخراً والأثار المتعددة التي خلفتها واحدة من أكبر المعضلات التي تواجهها البشرية، فتأثير هذه الجائحة امتد ليشمل جميع أبعاد الحياة البشرية: الصحية، الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، الأمنية بل وحتى أصغر تفاصيل الحياة اليومية. فكل قطاع من هذه القطاعات آخذ حصته من هذا الفايروس الذي لا يعد شيئا في علم الوجود قياسا بالحجم. فضلا عن إن تأثيرها امتد من الوحدة الصغيرة في هذا العالم "الفرد" إلى النظام الدولي مرورا بالدول.

فقد كان لفايروس كورونا وتحوله إلى جائحة عالمية تأثير كبير على السياسة، شمل مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، كما أنه شمل مجال الفكر والنظرية والفلسفة السياسية. ومثل اختباراً خاصاً لقياس فاعلية الأفكار السياسية، وتحديا لأشكال وفلسفات الحكم وطرق اتخاذ القرار والإدارة في أوقات الأزمات. فسبل التعامل مع انتشار الفيروس وطريقة السيطرة عليه مثلت اختبارًا حقيقيا لفلسفات الحكم المتعدد؛ لتقييم مدى كفاءتها وفاعليتها. ولأهمية معرفة الآثار التي خلفتها الجائحة على الأفكار السياسية بوصفها –أي الأفكار السياسية – أساس ومحور العلوم السياسية ظهرت الحاجة إلى كتابة هذه الدراسة. والتي ستتمحور حول توضيح وتبيين أثر جائحة كورونا في الأفكار والفلسفات السياسية، والتغييرات التي أوجدتها أو سوف توجدها في مجال الفكر السياسي، وأثر هذا التغيير في النظام العام باعتبار أن القيم والمثل السياسية في ذاتها تمثل بعدا مهما من أبعاد النظام العام، وكما جاء في تعريف النظام العام بانه: "مجموعة القواعد التي تتصل بأساس المنظومة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للبلد ويمثل انتهاكها وحذفها اعتداء على النظام العام وخدشا له".

واستنادا إلى ما تقدم فإن إشكالية وسؤال هذا البحث هي: ما تأثير جائحة كورونا في الأفكار السياسية بوصفها بعداً من أبعاد النظام العام؟ أما الفرضية فتتمثل في أن لجائحة كورونا أثر في الأفكار السياسية مما سينعكس ذلك على السلوك السياسي والنظام العام.

مناهج البحث:

The methodology:

المناهج المستخدمة في هذه الدراسة هي المنهج الوصفي المتمثل بوصف الأفكار السياسية ووصف التأثيرات التي تعرضت لها جراء الجائحة، فضلا عن الاستفادة من المنهج التحليلي أيضا.

هيكلية البحث:

The Structure of the Study:

قسم هذا البحث على مبحثين الأول: الإطار المفاهيمي والذي يتضمن محورين: المحور الأول مفهوم النظام العام، والمحور الثاني مفهوم الأفكار السياسية. والمبحث الثاني: أثر جائحة كورونا في الأفكار السياسية ويضم ثلاث محاور: الأول أثر الجائحة في الأفكار الليبرالية، والثاني أثر الجائحة في الأفكار الاشتراكية، والثالث أثر الجائحة في الأفكار الدينية والفلسفة الإلهية.

المبحث الأول

First Section

الإطار المفاهيمي

The Conceptual Framework

يمثل تحديد المفاهيم متطلبا من المتطلبات المعرفية الموضوعية، بوصفه الأداة التي تجعل المعرفة الإنسانية ممكنة، وهي العدة التقنية اللازمة للكشف عن معاني المفاهيم والمصطلحات، وتحديد طبيعة الأشياء والتعرف عليها، وعليه ينبغي الانشغال في بيان المفاهيم الأساسية لأي دراسة قبل الشروع في بيان تفاصيلها، أبعادها، أثارها وصولا لنتائجها. وبناءً على ما تقدم يكون من الضروري بيان معاني النظام العام، والفكر السياسي قبل الخوض في جزئيات هذه الدراسة.

المحور الأول: مفهوم النظام العام:

Fist Part : The Concept of the General System:

وضعت لمفهوم النظام العام العديد من التعريفات، نذكر منها بعض التعاريف ذات البعد الاجتماعي – السياسي لارتباط هذا البعد بموضوع الدراسة بشكل وثيق. إذ يُعرَّف النظام العام بأنه: ((مجموعة القواعد التي تتصل بأساس المنظومة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للبلد، ويمثل انتهاكها وحذفها اعتداء على النظام العام وخدشا له))[1]. وأنه: ((مجموعة الأسس والركائز الجوهرية التي يقوم عليها المجتمع في وقت معين سواء كانت هذه الأسس تتعلق بالمنظومة السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الدينية))[2]. وقد عرف أحد القانونيين العراقيين النظام العام بأنه: مجموعة من القيم والعادات والتقاليد التي تشكل النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدولة، فهو من الأصول والمرتكزات الأساسية التي يرتكز عليها المجتمع[3]. كما جاء في تعريفه أيضا بانه: قواعد آمرة ملزمة للأفراد ولا يجوز الاتفاق على ما يخالفها كونها من الأسس والمصالح الجوهرية للجماعة والتي يتعارض الإخلال بها مع المصلحة العامة الذي يجب تقديمها على المصلحة الخاصة[4].

وينبغي الإشارة هنا إلى إن مفهوم "النظام العام" كغيره من المفاهيم الاجتماعية، يخضع لقاعدة النسبية والتعدد، ويختلف تعريفه باختلاف البيئة الاجتماعية والثقافية والفقهية، وعليه

توجد صعوبة في وضع تعريف جامع مانع له، إلا انه يمكن القول إن "النظام العام" هو بمثابة الأساس الاجتماعي، السياسي، الاقتصادي، الخلقي والديني الذي يستند إليه وجود الدولة وتتوافق معه القوانين المطبقة، وهو يمثل قيمة ومصلحة عليا يقدم على المصلحة الخاصة. ويتمتع النظام العام بالقوة المادية والمعنوية التي تمنحه الإلزامية في التطبيق والتي تنص عليها العديد من القوانين.

وبعد الإشارة إلى مفهوم النظام العام وإلزاميته ينبغي الإشارة ولو باختصار إلى الخصائص العامة له وأهم هذه الخصائص هي إن النظام العام يمتاز بكونه:

1. ذا بعد وطني: فهو يساهم في تعزيز الاستقلال الداخلي لكل دولة؛ لكونه يستند في الأساس إلى فكرة القيم العليا للمجتمع والدولة ومنها القيم الاجتماعية والدينية والسياسية والاقتصادية.
2. النسبية وعدم الثبات: فمفهوم النظام العام يختلف باختلاف القيم العليا وكذلك باختلاف الجغرافية، كما انه يختلف داخل الدولة الواحدة باختلاف الزمان وتبدل الثقافة أو إيديولوجيا الدولة، فما يعد نظاما عاما في حكم فلسفة ونظام سياسي معين ربما لا يعد كذلك في ظل حكم فلسفة ونظام سياسي آخر.

المحور الثاني: مفهوم الفكر السياسي:

Second Part: The Concept of the Political Thought

يُمثّل "الفكر السياسي" واحداً من أبرز الفروع العريقة في العلوم السياسية التي تأخذ حيزاً كبيراً من اهتمام وتوجه عدد غير قليل من المفكرين والفلاسفة حول العالم. إذ ينبثق الفكر السياسي من علم السياسة الذي يعتبر أحد العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تهتم بإيجاد الإجراءات والسُبل التي تساعد في الحفاظ على استقرار وسلامة وأمان الجماعات البشرية، ونقلها من واقعٍ إلى واقع أفضل. حيث يتمّ تعريف "علم السياسة" بمفهومه البسيط على أنّه العلم الذي يهتم بدراسة أشكال توزيع القوة والسلطة والنفوذ في مجتمع أو دولة معينة، ونظراً لأهمية هذا الجانب وهو الجانب المفاهيمي في أي دراسة أكاديمية سنستعرض أبرز الدلالات الشاملة التي توضح مفهوم الفكر السياسي.

يدل مصطلح الفكر السياسي بشكل عام، على كل نشاط فكري يهتم بظاهرة الدولة والسلطة، ويدرسهما ويبحث في شؤونهما. غير إن عدداً من الباحثين والمتخصصين يميلون في مسألة تحديد المفاهيم إلى تفكيك المصطلحات إلى عناصرها الأولية، من اجل فهم دلالتها والوصول إلى معانيها كل على حدة ثم إعادة تركيبها. ومن هنا يميل عدد من المتخصصين في مجال العلوم والفكر السياسيين إلى تجزئة مصطلح الفكر السياسي إلى عناصره الأولية، يعني الفكر والسياسية، وتوضيح معاني كل منهما على حدة، ثم إعادة تركيبهما للوصول إلى المعنى المقصود، وعلى وفق هذه الطريقة ينبغي أولاً تحديد المراد بالفكر وثانيا المقصود بالسياسة. إذ يعرف الفكر بأنه عبارة عن: ((الربط بين عدة معلومات للحصول على معلوم جديد، وتحويل المجهول الى معلوم))[5]وقيل فيه أيضا انه: حركة الذهن من المجهول إلى سلسلة من المقدمات المعلومة، ثم حركته من تلك المقدمات المعلومة إلى ذلك المجهول المطلوب وتحويله إلى معلوم[6].

أما العنصر الثاني من عناصر مفهوم الفكر السياسي وهو "السياسة"، فلها الكثير من التعاريف التي وضعت لبيان ماهيتها ومعناها، واختلفت هذه التعاريف باختلاف الغاية التي كان يقصدها معرفوها ما بين تعريف فلسفي وآخر واقعي وثالث قانوني ورابع سلوكي. وسنكتفي هنا بالإشارة الى هذا التعريف الذي يجمع بين معناها النظري والعملي والذي يحدد معناها بإنها: ((حكم الجماعة الإنسانية وإدارة شؤونها، واتخاذ القرارات العامة المتعلقة بحماية وجودها وإدامة قيمها وضمان مصالحها وتحقيق أهدافها واستثمار قدراتها، وتنظيم علاقاتها وتفاعلاتها وتوجيهها في الداخل والخارج))[7]. وباختصار فان السياسة تهتم بدراسة وتحليل ظاهرة حكم الجماعة البشرية، أي ظاهرة السلطة السياسية. وتحاول الإجابة عن الأسئلة المرتبطة بهذه الظاهرة ومنها: ما أصل السلطة السياسية ومصدر شرعيتها؟ ما شكل السلطة السياسية والنظام الأفضل؟ ما وظيفة أو وظائف السلطة السياسية؟ ما طرق تداول وانتقال السلطة السياسية؟

وانطلاقا مما تقدم ومع دمج العنصرين معا، يمكن تعريف الفكر السياسي بأنه: التأملات الذهنية التي تبحث في الظواهر السياسية وتحاول التعرف عليها وصفاً ودراسةً وتحليلاً في سبيل تكوين مفهوم محدد عن هذه الظاهرة أو تلك أو إنه: النتاجات الفكرية والتأملات العقلية حول

الظاهرة السياسية "السلطة السياسية" والتي تستهدف تغيير الواقع السياسي أو التبرير له. وفي الأسئلة التي يطرحها العقل الإنساني حول الظاهرة السياسية وإجاباته عنها، اجتمعت وتجتمع كل موضوعات الفكر السياسي ومحاوره، أياً كان الموقف من تلك الأسئلة والإجابات ودرجة القبول أو الرفض لها.

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول إن هناك ترابطاً وثيقاً بين النظام العام بوصفه نسق القيم والعادات التي تشكل النظام الاجتماعي والسياسي للمجتمع والدولة والإطار العام لسلوك الأفراد، وبين الفكر السياسي بوصفه التأملات الذهنية التي تدور حول تنظيم حياة الناس وضبط سلوك المجتمع وأفراده. فضلا عن إنَّ حقيقة السلوك الاجتماعي هي نتاج لتفاعل الفكر الإنساني مع الواقع والوجود، والوجود الإنساني لا يتم تحليله وفهمه إلا من خلال الخصائص الثقافية وانساق الظواهر العقلية. والدولة والمجتمع الناجحان هما اللذان يستطيعان خلق نوع من التوازن بين السلوك والنظام العام وبين الفكر والفلسفة الاجتماعيين.

المبحث الثاني

The Second Section

أثر جائحة كورونا على الأفكار السياسية

The Impact of Corona Pandemic on the Political Thoughts

في هذا المبحث سيتم دراسة تأثير جائحة كورونا الكلي على الأفكار والفلسفات والأيديولوجيات السياسية الكبرى التي حكمت وتحكم العالم، وهي الليبرالية والاشتراكية وأخيرا الفكر الديني أو الإلهي. إذ إن فايروس كورونا لم يفرق بين الفلسفات السياسية السائدة اليوم مقتحماً مراكز تواجدها وقوتها وممثلاً تحدي رهيب لها. فهو بدأ بالصين الاشتراكية، مروراً بإيران وبقية الدول الإسلامية، وصولاً للدول الليبرالية (أوربا والولايات المتحدة). وكل هذه الدول على اختلاف الفلسفات السياسية التي تحكمها، عانت من آثاره الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي سنبحثها فيما يأتي:

المحور الأول: أثر جائحة كورونا على الأفكار الليبرالية:

The first axis: the impact of the Corona pandemic on liberal ideas:

مثلت جائحة كورونا تحدياً كبيراً وهائلاً للفلسفة الليبرالية، بوصفها الفلسفة السائدة عالمياً والمسيطرة كونياً، ضارباً أسس هذه الفلسفة ومقولاتها الكبرى في صميمها وهي: الفردية، المساواة، العدالة، الحرية، الحقوق، اقتصاد السوق، العولمة والحدود المفتوحة. فالدولة القوية عسكرياً والمتقدمة تكنلوجياً والحامية للمجتمع والراعية له، والفرد المتعالي ذو الصبغة الإنسانية الذي يعد نفسه مركز هذا العالم، عالقان أمام مخلوق صغير جدًا، يقدر حجمه بحوالي 5 غرامات. وقوة ومركز وحضارة الإنسان الغربي التي تفاخر ويتفاخر بها لم تكن فعالة أمام هذا الموجود صاحب وزن 5 غرامات!

إن أزمة انتشار فايروس كورونا أثارت أسئلة مهمة ترتبط بجوهر الفلسفة الليبرالية منها: ضمانات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وهشاشة العقد الاجتماعي وتعاظم اللامساواة وتهاوي التضامن الدولي وقصور المنظومات البحثية، ودعت إلى إصلاحات اقتصادية جذرية تدعو لتدخل الحكومات وإعادة النظر في الخدمات العامة والرعاية الصحية وأولوية الإنسان.

فقد أسقط شيوع فايروس كورونا فرضيات عديدة تصور أصحابها أنها مقدسة وتحمل صفة اليقين، وأنها أفضل ما توصل إليه العقل السياسي الغربي ومنها: إن الديمقراطية الليبرالية بمفهومها الغربي وقيمها المرتبطة بالحرية الفردية والحد من سلطة الدولة مع الإبقاء على حد ضئيل من التنظيم والتحكم تعد من أفضل أساليب الحكم. إذ شهدت الدول الغربية بعد شيوع جائحة كورونا صراعاً ساخناً حول أولويات مواطنيها ونوع من المفاضلة بين الأمن والحرية، وخلصت إلى نتيجة تخالف الأفكار والأسس والفلسفة التي تقوم عليها هذه الدول. وتتمثل – هذه النتيجة – في أن حاجة الناس للأمن وفرض القيود اليوم أكثر وأهم من حاجتهم إلى الحرية. وهو الأساس الذي حدا بالدول إلى فرض قيود فردية، اجتماعية، سياسية، اقتصادية، قانونية وصحية بأشكال مختلفة، من أجل الحفاظ على أمن ووجود الإنسان؛ منها العزل في المنازل، وتقييد الحركة، والإغلاق لمراكز المال والأعمال والمنظمات، فضلاً عن أماكن الترفيه والمتنزهات، ما جعل الناس يعيشون بأسلوب مختلف عما كانوا معتادين عليه، وبأبعاد جديدة، سياسية واجتماعية واقتصادية.

وفرض هذا الفايروس على دول ليبرالية كبرى أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية، التدخل في الاقتصاد، وتغيير نوع العمل لعدد من الشركات الخاصة. إذ قام الرئيس الأميركي "دونالد ترامب" بتكليف شركات صناعية وتجارية كبرى بالعمل على إنتاج أجهزة تنفس صناعي، وهذا يعني أن هذه الشركات فقدت واحدة من أهم الخصائص التي تتمتع بها في ظل النظام الليبرالي وهي الحرية في الإنتاج والمنافسة. وهو الأمر الذي يُظهر أيضا أن لو كان للدولة شركاتها الحكومية الكبرى لاتخذت مثل هذه القرارات دون تردد، ولما كانت بحاجة إلى إجبار الشركات الخاصة على إنتاج هذه الأجهزة.

واستنادا إلى ما تقدم أثارت الفلسفة الليبرالية وطبيعة الحياة التي أنتجتها وسلوك الدول الليبرالية وطريقة تعاملها مع الجائحة نقد الكثير من المفكرين. فقد وجه الكاتب والمؤرخ الأمريكي المعروف (*Mike Davis*– مايك ديفيس) نقداً لاذعاً للفلسفة الليبرالية والفكر الرأسمالي والنتائج التي أدتا اليها قائلاً: ((في اعتقادي أن الأزمة الحضارية في عصرنا مُحددة بعدم

قدرة الرأسمالية على توفير الدخل لغالبية البشرية، أو توفير الوظائف أو الأدوار الاجتماعية الهادفة، كما أنها عاجزة عن وقف انبعاثات الوقود الأحفوري، وترجمة التقدم البيولوجي الثوري إلى ما يخدم الصحة العامة. هذه أزمات متداخلة، لا يمكن فصلها عن بعضها البعض، ويجب النظر إليها ككل متراكب، وليس كقضايا منفصلة. ولكن لصياغة الأمر بلغة أكثر كلاسيكية، يمكن القول إن الرأسمالية الفائقة أصبحت في الوقت الراهن قيدًا يُكبل محاولات تطوير قوى الإنتاج اللازمة لبقاء جنسنا البشري على قيد الحياة))[8].

فضلا عن النقد الإجرائي الذي وجهه "جان دومينيك ميشال"، وهو عالم اجتماع وأنثروبولوجيا صحيّة، وخبير صحّةٍ عامة مقيم في سويسرا، في مقال علمي، للإجراءات الاحترازية ورد فعل أغلب دول العالم المتقدم الليبرالية "غير العلمي" حيال جائحة كورونا: قائلا: ((تُجدر الإشارة إلى التناقص الكبير في قدرة المشافي، خلال العقد الماضي، على استقبال الحالات، لدرجةٍ إننا وجدنا أنفسنا فيها في حالة نقص في عدد أسرة العناية المركزة ومعدات الإنعاش، ناهيك عن كمية من المعدات الطبية الأساسية كالمعقّمات الكحولية والكمامات الواقية تكفي كامل طاقم الرعاية الطبية. وتشير الإحصاءات إلى أنّ البلدان الأكثر تضرّرًا اليوم، هي تلك التي خفّضت في السنوات الأخيرة مستوى استيعاب وحدات العناية المركزة لديها...لا يختلف الفيروس بين بلد وآخر، ما يختلف ببساطة هو خصائص الاستجابة الصحية له، وهو ما يصنع كل الفرق بين آلاف الوفيات في بعض البلدان، وحالات معدودة في بعضها الآخر. لا شك في أن لاستعمال الاستعارات العسكرية والحربية في توصيف ما نتعرّض له اليوم، بريقًا خاصًا، لكن لا بدّ من الاعتراف بالنقص المأساوي في استعدادنا لمواجهة هذا العدو))[9].

وخلاصة النقد الذي وجه إلى الفلسفة والدول الليبرالية يتمثل بأن ميول عدد من المفكرين والمهتمين بالشأن العام في هذه الدول، أخذت تتجه نحو فكرة الدولة الفاعلة والمجتمع المنضبط. وهنا تبدو الدولة التي يراها الغرب مستبدة أو على الأقل مسيطرة على حركة المجتمع عن طريق آليات غير ديمقراطية، أكثر فاعلية في حالات الخطر الوجودي. ففي حالتي إسبانيا وإيطاليا وإلى حدٍّ ما بريطانيا والولايات المتحدة، فإن أسلوب المواجهة في مرحلة احتواء الفيروس

الذي يعتمد على إجراءات ذات طابع اختياري، أثبت عجزها، وهي دول رغم تقدمها الاقتصادي بوجه عام فقد ثبت أن أنظمتها التكنولوجية غير مؤهلة للمساعدة في تقديم خدمة طبية كفؤ على المستوى المجتمعي، وذلك على عكس الحالة الصينية. مع الأخذ في الاعتبار أن التطبيقات التكنلوجية ومنها تقنية التعرف على الوجه تشكل تحدياً لحرية الإنسان في ظل الظروف العادية، ولكنها أثبتت فعاليتها في ظل ظرف استثنائي تمر به البشرية كلها. ولعل المرحلة المقبلة تشهد جدلاً فكرياً وفلسفياً حول كيفية توظيف تلك التقنيات لحماية الإنسان وفي الآن نفسه الحد من توظيفها لتقييد حريته[10].

أما عالم اللسانيات والمنظر والفيلسوف الأمريكي "نعوم تشومسكي" فعلى الرغم من نقده الشديد للنيو ليبرالية، إلا انه اختار منحى معاكساً في نقده لإجراءات الدول الغربية حيال الجائحة، إذ ابدى قلقاً شديداً من عواقب إجراءات هذه الدول في مواجهة الجائحة، ورأى في الإجراءات الاستثنائية التي تطبقها الحكومات الغربية من إغلاق للحدود الداخلية والخارجية، وحظر التجوال في بعضها، وقيام الجيش في تطبيق إجراءات العزل، كما حدث في فرنسا وإسبانيا وإيطاليا ودول أخرى عديدة، قد تتسبب بتدهور الديمقراطية والنزوع إلى الاستبداد، فضلا عن إنها تساهم في انهيار الأسواق والنظام الاقتصادي العالمي. ويستدل "تشومسكي" على إمكانية "النزوع نحو الاستبداد" بخطاب وإجراءات الدول الليبرالية ومنها: استخدام ترامب خطاب "الحرب" في وصف مواجهة الجائحة، وحديث الرئيس الفرنسي ماكرون والعديد من السياسيين الأوروبيين عن الأطباء بوصفهم جنود الجبهة الأمامية في مواجهة "العدو" غير المرئي "الفيروس". وهو ذات الخطاب الذي يجري استخدامه في الكثير من وسائل الإعلام حول العالم، مما يطرح تساؤلاً عن أثر هذا الخطاب في فرض حالة من الاستبداد أو هي حالة تمهيد ونزوع نحو الاستبداد؟

وفي نقده لسلوك الدول الليبرالية والحالة التي وصلت اليها يقول تشومسكي: حين سلمنا مصيرنا للاستبداد الخاص لشركات الأدوية التي لا تخضع لمساءلة الناس، وإنما فقط تهتم بمصالح نفعية للنيو ليبرالية المتوحشة التي تتحكم باقتصاد السوق وفلسفة العرض والطلب على

مستوى العالم، حيث يقودنا "الطاعون الجديد" المتمثل في النيو ليبرالية إلى الهلاك. ويضيف: لقد تمت خيانتنا من النظم السياسية التي تتحكم بها النيو ليبرالية ويديرها الأغنياء ولا خيار لنا سوى "الخروج من الطاعون النيو ليبرالي" للتعامل مع الأخطار المقبلة التي تلوح في الأفق في العالم[11].

إن أثر هذه الجائحة على الفلسفة الليبرالية لا يقتصر على السلوك الداخلي للدول الليبرالية بل امتد إلى إثارة أسئلة جدية حول السياسة الخارجية للدول، وجدوى قيم النظام الدولي السائد والذي تهيمن عليه الفلسفة الليبرالية بشقيها الكلاسيكي والجديد والتي تحد من سلطة الدولة وتعزز أفاق التكامل والتعاون بين الدول.

فعلى صعيد السياسة الخارجية والتي هي ببساطة السعي لتحقيق أهداف الدولة في الساحة الدولية وفيما يرتبط بالمجتمعات والحكومات والبلدان الأخرى. فقد دخلت الجائحة بيت السياسة الخارجية كضيف غير مدعو ووضعت مضيفها تحت تأثيرها، وتمثلت أهم تأثيراتها في السياسة الخارجية في جعل الكثير من الدول تميل الى الاهتمام بشؤونها الداخلية ومؤجلةً مسائل الصراع والنفوذ الخارجي ولو لمدة محددة، على اعتبار أن المسائل الداخلية هي الأهم بدلا من بذل الجهد والمال في الصراعات الخارجية والصراعات في النيابة التي تحتاج إلى الجهد والمال والإعلام.

وفي ميدان العلاقات الدولية ككل أدت هذه الجائحة إلى تغييب مفهوم التعاون الدولي وساهمت في انطواء الدول على نفسها وعزلتها، بعد تعرضها لأزمة قد تعرض وجود عدد غير قليل من مواطنيها للخطر، وحل محل التعاون: القرصنة، وغلق الحدود، والامتناع عن تقديم المساعدات الإنسانية، وحلت سياسات الحدود المغلقة بدل سياسات الحدود المفتوحة التي كانت سائدة فيما بين الدول الغربية "الاتحاد الأوربي أنموذجاً، كما عززت الأزمة – نوعا ما– من تأثير الأحزاب الشعبوية في الدول الغربية، والتي باتت تطالب بمزيد من السيادة الوطنية لبلدانها بوجه سياسات التكامل السائدة وتعزيز الإجراءات التي تحد من حرية الحركة والتنقل بين الحدود الوطنية. وجاء وصف هذا الحال على لسان رئيس الوزراء الإيطالي الذي قال في مارس (آذار): ((إن لم ترتقِ أوروبا لمستوى هذا التحدي غير المسبوق، فإن النظام الأوروبي بأكمله سيفقد

سبب وجوده لدى الناس)). أما الرئيس الصربي فقد كان أكثر مباشرة حين قال إن ((التضامن الأوروبي ليس له وجود... الدولة الوحيدة التي تستطيع مساعدتنا في هذا الوضع الصعب هي الصين. أما البقية، فشكراً على لا شيء)).

وبناءً على ما تقدم، بدل أن تستدعي هذه الجائحة العالمية تعاوناً وتكاتفاً دولياً ومساهمة فاعلة من الدول الكبرى في التقليل من أثارها. إلا أنَّ الذي حدث إن أغلب الدول – سلكت سلوك أغلب البشر– فحين تواجه تحديات وأزمات تهدد أمنها وبقاءها، تقدّم نفسها وسلامتها على غيرها، وهو ما يحيلنا إلى تنظير "توماس هوبز" ووصفه لـ "حالة الطبيعة" وهي الحالة التي تصف مجتمع ما قبل الدولة، ويمكن استعارة هذا التشبيه لوصف العلاقات الدولية في ظل غياب قوة عليا ضامنة لسلامة الجميع.

ونتيجة ما تقدم، فقد تمكن فيروس كورونا من ضرب أسس الليبرالية وفلسفتها في اهم جوانبها والمتمثلة بحقوق الإنسان وحريته وبالتحديد حرية التنقل والعمل وفرض على الدول التدخل بشكل أكبر في تنظيم الحياة وفاقم من النزعة الوطنية والقومية والعزلة والخوف من الآخر الخارجي التي اشتدت في العقود الأخيرة.

المحور الثاني: أثر جائحة كورونا على الفكر الاشتراكي:

The second axis: the impact of the Corona pandemic on socialist thought:

الاشتراكية هي المصطلح الذي صاغه "هنري دي سان سيمون" منظر الاشتراكية الطوباوية، حيث صاغ هذا المصطلح كردة فعل على النظرية الليبرالية الفردية والنتائج التي خلفتها من تضخم اللامساواة، غياب العدالة، تجمع الثروة بيد أفراد قلة، وازدياد ما اسماه بالقهر الاجتماعي والفقر في الدول الليبرالية. والاشتراكية هي إحدى النظريات الاجتماعية، والسياسية التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر وأخذت بالتوسع والانتشار وازداد أنصارها ومريديها. ويعد الفيلسوف الألماني "كارل ماركس" صاحب الريادة في تنظيم وشرح مبادئ هذه الفلسفة والتي تطورت فيما بعد على أيدي الكثير من الفلاسفة السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين. ويمكن القول بشكل عام أن جوهر هذه الفلسفة يقوم على الملكية العامة والجماعية لوسائل الإنتاج والإدارة التعاونية للاقتصاد، وتقوم فلسفتها السياسية على مشاركة

الدولة الفعال في إدارة المشاريع الاقتصادية وفي التخطيط والتنظيم وأولوية الجماعة على الفرد وأن تسير فعاليات ونشاطات الأفراد في خدمة المجتمع ككل.

ويعتقد مفكرو الاشتراكية إن الاشتراكية تسعى إلى رفع شأن الفرد في المجتمع، ومستواه المعيشي، وتعزيز المساواة عن طريق رفع الظلم والاستغلال الاقتصاديين الذين وقعا عليه في ظل سيادة النظام الليبرالية. ويتحقق ذلك عن طريق: الملكيةِ العامة، أي ملكية المجتمع لوسائل الإنتاج، منع تمركز الثروة في يد فئة قليلة من المجتمع، التخطيط المركزي للاقتصاد ولسبل النهوض بالمجتمع، ومسؤولية الدولة عن توفير الخدمات والسلع وفرض ذلك على المصانع بما يتناسب والخطط المركزية للدولة. أما أهم النقد الموجه إلى الاشتراكية فيتركز على: البيروقراطية الشديدة والقوانين الصارمة، ضعف المحفزات الفردية، الانقياد إلى الدكتاتورية وتمركز السلطة في يد حزب أو مجموعة قليلة مما يخلق العديد من المشاكل السياسية.

بعد هذه المقدمة والشرح المقتضب للفلسفة الاشتراكية يمكن القول إنه في ظل أزمة كورونا كانت الدول الاشتراكية أكثر وفاءا لمبادئها وفلسفتها من الدول الليبرالية. إذ ساهمت مبادئ الفلسفة الاشتراكية المتمثلة بأولوية المجتمع والأمن على الحرية، المجتمع المنضبط، الاقتصاد الموجه والدولة المركزية في أن تكون هذه الدول نوعا ما أكثر فعالية في مواجهة الجائحة، واقل ضررا قياسا بالدول الليبرالية، وبالتالي مواجهتها نقداً أقل.

إذ ساهمت مركزية التخطيط والإدارة التي تقوم عليها فلسفة الحكم الاشتراكية، في سهولة حشد الدول الاشتراكية لمواردها في مواجهة الجائحة وتعد المركزية والسيطرة على رأس المال نقطة الاختلاف الرئيسة بين الدول الليبرالية والاشتراكية. حيث تخضع البلدان الليبرالية والرأسمالية لسيطرة رأس المال، بينما تسيطر الدول الاشتراكية على رأس المال، إذ توجّه الدولة الاقتصاد، مثل التمويل والطاقة والصناعات الثقيلة والنقل والاتصالات والتجارة الخارجية.

وعندما نأخذ النموذج الصيني كمثال لدولة اشتراكية، وننظر إلى طريقة تعاملها مع الفايروس، نرى إن الحكومة الصينية تعاملت مع ظهور وشيوع الفيروس في مدينة "ووهان" وعلى وفق الفلسفة والأيديولوجية الشمولية التي تقوم عليها. فتعاملت مع الجائحة بحزم واتخذت

إجراءات قاطعة، وأظهرت تماسكاً وجدية وفعالية كبيرة سواء في الإقدامات الصحية أو في اتخاذ التدابير والإجراءات التي تحد من انتشار المرض. وبصرف النظر عن الموقف من طبيعة الحكم الشمولي، فإن تعامل الصين كان وفقا لمبدأ وفلسفة إن الصالح العام له الأسبقية ومقدم على المصلحة الخاصة، واستخدام القوة لتأمين الصالح العام له ما يبرره، وهو ما فعله الصينيون جيدًا. وبالتالي، على الرغم من جميع الاعتراضات والنقد الذي يرد على فلسفة الحكم والنظام السياسي الصيني، والذي يعتبر نقداً مهماً وقابلاً للنقاش، إلا انه في حالة انتشار فيروس كورونا، يمكن القول إن طريقة الحكم الصينية "نظام مغلق ومركزي الإدارة" – إلى هذه اللحظة – هي الطريقة التي أثبتت أنها الأكثر فاعلية ونجاحاً في ظل هكذا أزمات الأكثر.

إذ إن بعض ميزات هذه النوع من الحكم في مثل هذه الأزمات: التماسك، التنسيق، الصلابة، الاستراتيجية الواضحة، السيطرة وتعبئة الموارد، الكفاءة، السرعة والدقة. حيث اتخذ الصينيون جميع التدابير اللازمة لمنع انتشار الفيروس بسرعة وبتنسيق كامل دون محاباة؛ فقاموا بإنشاء مستشفى جديد في أقل من عشرة أيام، وتوفير المعدات الطبية، والتحكم الكامل في جميع طرق انتقال الفيروس وإغلاقها من خلال السيطرة الكاملة على عشرات الملايين من المصابين، وعزل المنطقة المصابة بالفيروس لقطع سلسلة الانتقال.

فقد قامت الحكومة الصينية بإجراء اختبارات كشف الفايروس وتقديم العلاج مجانا، والاهم من ذلك، بذل الجهود للتخفيف من أثر الأزمة على حياة الناس اليومية. فقد عمل "الحزب الشيوعي الصيني" على ضمان تلقي كافة الأشخاص الذين يتعاطون أدوية وصفاتهم الدوائية، ومنح العوائل مساعدات غذائية. فضلاً عن هذا، تواصل دفع الرواتب وتقديم الإعانات والدفع بواسطة البطاقات الائتمانية، كما شجعت الصين مواطنيها على شراء الطعام والتعلم عبر الإنترنت. وتخفيض القيود تدريجيًّا في مدينة تلو الأخرى، ما ساهم في تسطيح منحنى حالات الإصابة. وكانت هذه الإجراءات التي تتطابق مع طبيعة الفلسفة الاشتراكية والشمولية في الحكم تمثل أهم أدوات الصين للتغلب والسيطرة على الجائحة.

وبالاستناد إلى ما تقدم وبسبب التفوق في مواجهة الجائحة الذي حققته الصين وفلسفتها في الحكم والإدارة على الدول الليبرالية، وتمكنها من امتصاص ضربة الجائحة الوبائية طبيًا، بل والاستفادة منها وإعلاميا أيضًا، عن طريق الترويج لإجراءاتها وتقديمها المساعدات الطبية، في مقابل الإخفاق النموذج الليبرالي الأمريكي لهذه اللحظة ساهم في تصاعد خطاب المواجهة بين الدولتين وأعاد إلى الأذهان شبح الحرب الباردة.

فعلى الصعيد الدولي تبنت الصين برنامجًا منظما لمساعدة الدول الأخرى المتضررة دون النظر إلى مسألة القرب والبعد السياسي والأيديولوجي وغنى وفقر الدول، فأرسلت فرقًا طبية وعشرات الآلاف من معدات الاختبار وأجهزة التنفس وملايين الأقنعة الجراحية لعدد من بلدان العالم. بينما، ساعدت الولايات المتحدة عدداً اقل من الدول بالمقابل نفذت عمليات قرصنة على الأدوية واللوازم الطبية علاوة على هذا، أقدمت الولايات المتحدة وفي ذروة الجائحة على الخروج من منظمة الصحة العالمية ورفع التمويل عنها موجهة اتهامات لها بمحاباة الصين والحزب الشيوعي الصيني.

وتظهر اليوم الكثير من الآراء والتنظيرات التي تدور حول آثر التفوق البارز لـ "النموذج الصيني في الحكم" وتبعاته، ومنها احتمالية صعود النموذج الاشتراكي من جديد وزيادة الترويج له كنموذج للحكم في الدول الليبرالية ذاتها. وكذلك احتمالية التصاعد السريع لوتيرة الصراع "الأميركي–الصيني" ووصوله لدرجة الصدام العسكري بينهما. ولوح عدد أخر من الباحثين إلى احتمالية تراجع الهيمنة الأميركية وإمكانية عودتها لحالة العزلة الدولية، في حين أصر بعض الاقتصاديين والمحللين التقدميين على أن تكون تكهناتهم أكثر واقعية وتركيزها على ملاحظة الخطوات البطيئة لـ "حرب العولمة والعولمة المضادة" داخل منظومة رأسمالية عالمية واحدة. وحذر آخرون من فقدان الثقة المطلقة بمؤسسات الدولة في النموذج الليبرالي.

وهذا ما جعل عدداً من المفكرين ومنهم وزير الخارجية الأميركي الأسبق "هنري كيسنجر" يدعون إلى إعادة النظر في النموذج الليبرالي في الحكم، إذ قال في مقالة له نشرتها "وول ستريت جورنال" أهمية المحافظة على ثقة العامة بمؤسسات الدولة في خضم هذه الأزمة، محذّراً من فشلها

لما سيكون له من نتائج سلبية؛ حيث قال ما نصه ((تتماسك وتزدهر الأوطان بالإيمان بأن مؤسساتها تستطيع استشراف الكوارث، واحتواء تبعاتها، وإعادة الاستقرار))[12].

وهذا ما يحيلنا أيضا إلى تفسير "فوكوياما"، في مقال مجلة (*the New Statesman*)، لعودة اليسار الاشتراكي إلى الواجهة في بريطانيا وأميركا مرة أخرى بقوله: ((كل هذا يتوقف على ما تعنيه بالاشتراكية. لا أعتقد أن الملكية العامة لوسائل الإنتاج ستنجح – باستثناء المجالات التي تكون فيها مطلوبة بوضوح، مثل المرافق العامة...أما إذا كنت تقصد برامج إعادة التوزيع التي تحاول تصحيح هذا الخلل الكبير الموجود في كل من الدخل والثروة، فنعم أنا لست فقط أعتقد أنها يمكن أن تعود، بل يجب أن تعود. إن هذه الفترة الممتدة، التي بدأت مع ريغان وتاتشر، والتي ترسخت فيها مجموعة معينة من الأفكار حول فوائد الأسواق غير المنظمة، كان لها تأثير كارثي من نواح كثيرة))[13].

وبناءً على ما تقدم يمكن القول إن تأثير جائحة كورونا في الأفكار والفلسفة الاشتراكية كان في اتجاهين: الأول إيجابي عزز من مكانة الفلسفة الاشتراكية وبالتحديد في جانبيها السياسي والاجتماعي، وأعاد النقاش حول ضرورة تفعيل دور الدولة وزيادة تدخلها كما عزز من مكانتها على الصعيد الدولي. والأخر سلبي تمثل في حجم الخسائر والأضرار الكبيرة في الجانب الاقتصادي الذي تعرضت له الدول الاشتراكية وأبرزها الصين، نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي على المرافق العامة ودفع مرتبات العاملين أثناء مدة التعطيل والإغلاق، فضلا عن الأضرار التي لحقت نتيجة انحسار التجارة العالمية وغلق الحدود بين الدول.

المحور الثالث: أثر الجائحة على الأفكار الدينية والفلسفة الإلهية:

The third axis: the impact of the pandemic on religious ideas and divine philosophy:

نستعرض في هذا المحور أثر الجائحة في الفلسفة الإلهية أو الدينية في جانبها السياسي وهي ما يطلق عليه اصطلاحا في الغرب "اللاهوت السياسي" والذي ارتبط بالديانة المسيحية واليهودية، أو اصطلاح الفكر السياسي الإسلامي والإسلام السياسي الذي يرتبط بالديانة الإسلامية. واللاهوت السياسي أو الفكر السياسي الديني: هو الفكر الذي يمزج بين ما هو إلهي

وما هو سياسي، بين ما هو روحي وما هو زمني. وبتعبير "كارل شميت": اللاهوت السياسي هو استعارة المفاهيم الإلهية في السياسة، أو تسيس المفاهيم اللاهوتية والاستفادة منها في السياسة سواء في جانب التشريع أم السيادة أم الحكم وخلق نوع من التشبيه بين الحاكم والإله[14].

ويمثل هذا الفكر في جغرافيتنا العربية والإسلامية ما يسمى اليوم اصطلاحا بـ "الإسلام السياسي" وهو الاصطلاح الذي يطلق على الأحزاب والجَماعات التي تدعو للتغيير أو التي تدخل مُعترك السّياسة، وتُشارك في الحكم وصنع القرار، وهي تتبنّى في أنظمتها وخطابها أحكام الإسلام وتشريعاته التي تعتبرها المرجع الأساسي وربّما الوحيد في استنباط الأحكام وتشريع القوانين، والحكم على الأشياء والمُمارسات حُكماً واضحاً وفق أسس الحلّال والحرام. وبعبارة أخرى إن هذا المصطلح يستخدم لوصف الحركات السياسية التي تؤمن بالإسلام باعتباره "نظاما شاملا" وليس فقط عبارة عن ديانة – أو رابطة بين الفرد وخالقه – وإنما هو نظام سياسي واجتماعي وقانوني واقتصادي يصلح لبناء دولة ومجتمع. وهو الفكر الذي يعتقد أن: ((الإسلام هو أكثر من مجرد تطبيق الشريعة: الإسلام أيديولوجية كاملة متكاملة، كلية، ينبغي لها تحويل المجتمع أولا لكي يمكن تطبيق الشرع بعد ذلك، بصورة شبه تلقائية"، وحركة الإسلام السياسي هي بوضوح حركة اجتماعية – سياسية، تقوم على الإسلام بوصفه أيديولوجية سياسية بمقدار ما هو دين))[15].

ولم تكن الأديان والفلسفات الدينية الإلهية مستثناة من تأثير جائحة كورونا، إذ واجهت تحديات وأسئلة جوهرية تتعلق بطبيعة وغايات الأديان، والتحدي الأكبر كان من نصيب المؤسسات الدينية والطقوس والشعائر العبادية والتي تمثل بعداً مهماً في حركة الأديان ككل وفي حركة الإلهيات السياسي بوجه خاص. وتحديداً إذا ما نظرنا إلى أن الشعائر والطقوس الدينية تمثل مجال حركة وخطاب ومنبع أفكار للمؤمنين بالعمل السياسي الديني. فهذه الشعائر قد تعطلت بسبب الجائحة، وأغلقت مؤسسات ومراكز العبادة، ومنعت التجمعات والزيارات الدينية، ووجه الكثير من زعماء الأديان اتباعهم بضرورة اتباع الإرشادات الصحية وإجراءات التباعد الاجتماعي التي تفرضها السلطات كحل آني لمواجهة الفايروس.

هذا التعطيل للمناسك جعل المتدينين يواجهون أولا: انقسام داخلي وإشكالية داخلية تتمثل بالتشكيك في فعالية الأديان والقدرات الإلهية الخارقة، خاصة إذا ما عرفنا أن جميع أتباع الأديان يعتقدون بان الدعاء وقراءة النصوص الإلهية المقدسة تعد دواء وشفاء من كل داء. وثانياً: واجه المتدينون سؤالاً قديماً جديداً يدور حول العلاقة بين العلم والإيمان، وآثار الملحدون إشكالية عجز الأديان عن تقديم حلول فعلية للجائحة، وأن لا حاجة للبشر إليها، وأن العلم وحده هو القادر على مواجهة الجائحة.

وفيما يرتبط بالإشكالية الأولى فقد حاول عدد من اتباع الأديان التقليل من خطر الجائحة والتشكيك بوجودها أولاً، وتفسير ظهورها على أنه نوع من البلاء الإلهي للبشرية ويتمثل زواله بالعودة إلى الله من جديد ثانياً. ففي ولاية فلوريدا مثلا، حذّر القس اليميني "هوارد بروان" في حشد من أنصاره من الانخداع بمزاعم الحكومة حول الفيروس، الذي هو ليس إلا "طاعون وهمي" وإذا كان له وجود، فإن هزيمته لن تكون إلا بوسائل إلهية خارقة. ولقد رفض "هاورد" الالتزام بإلغاء خدمات الكنيسة لصالح التباعد الاجتماعي، بل أنه تباهى بالمصافحة العلنية مع مريديه ومن سار على نهجه. في حين أن قاضي المحكمة العليا السابق في ألاباما "روي مور"، كتب رسالة إلى قساوسة ألاباما يدعوهم فيها إلى مواصلة اجتماعات الكنيسة لأن ((إيماننا يتطلب ذلك ولا يمكن لأي قانون أو حكومة حظره))[16].

أما "كينيث كوبلاند"، الكاتب التلفزيوني والمبشر بـ "إنجيل الرخاء" في تكساس، فقد عدَّ الوباء سلالة "ضعيفة" من الإنفلونزا، وأن الخوف منه "خطيئة". وزعم كاهن آخر، وهو "إرميا جونسون"، ((أن الله تحدث إليه في حلمه وأخبره كان العدو ينوي ضرب دونالد ترامب، ولكن المساعدة السماوية في الطريق)). حتى الذين يعتقدون بخطورة الفيروس من المسيحيين التقليديين، يعدّونه مجرّد "حرب روحيّة" لا تستدعي القلق[17].

وفي الدول الإسلامية وفي السياق ذاته قال رجل الدين العراقي قاسم الطائي: "إن الفيروس لا يصيب المسلمين الملتزمين بأحكام الشريعة، وأنه عقاب للبشر على ما كسبت أيديهم"[18] أما "مقتدى الصدر" رجل الدين العراقي المعروف وصاحب التأثير في الشأن

السياسي، فقد اعتبر في تغريدة نشرها في حساب تويتر "إن من أفدح الأمور التي تسببت بانتشار هذا الوباء هو تقنين زواج المثليين"[19]، أي إنه يرى أن الخطيئة الإنسانية هي السبب الرئيس في انتشار الفايروس.

في حين ذهب عدد من النخب الدينية السياسية في ضوء أعطاها تبريرا لسبب انتشار الجائحة إلى الاعتقاد بأنّ فيروس كورونا تمّ تخليقُه بيولوجيًّا، من قِوى "الاستكبار العالمي"، من أجل استهداف الدول الإسلامية المناهضة لها وظهرت هذه المقولة من المرشد الإيراني السيد "علي خامنئي"، فوفقًا لقوله فإنّ الأدلَّة تُشير إلى احتمالية أن يكون فيروس كورونا هجومًا بيولوجيًّا مُتعمَّدًا [20]، مطالبا المؤمنين أن يتوسَّلوا ويلتفتوا إلى الله عزّ وجلّ، من أجل رفعِ الوباء، قائلا إن هذا البلاء: ((ليس عظيمًا جدًّا، وقد شهدنا أعظمَ منه لكنّني أعقدُ الأملَ الكبير على الدعاء النابع من قلوب الشباب النقية والصافية والأتقياء؛ لأجل دفعِ البلاءات العظيمة)). ويؤكِّد في موضعٍ آخر، إنّ الدعاءَ يجلبُ البركةَ للمجتمع، وأنَّ كورونا ابتلاءٌ وامتحانٌ للحكومات والشعوب[21]، وليس بعيداً عن ذلك، ذهب رجل دين إيراني آخر "آية الله الأعرافي" في بيانٍ له حول فيروس كورونا إلى أن: ((النوازل والكوارث الطبيعية في منظور الشريعة ما هي إلا امتحاناتٌ واختباراتٌ إلهية للعباد؛ من أجل رفعِ منزلةِ المؤمنين وإعلاءِ درجاتِهم عند الله تعالى، وتحذيرٌ للمقصِّرين والمتهاونين في شرائع الله وطاعته))[22].

بناءً على ما تقدم يتبين إن الفكر الديني قد اخذ نصيبه من الجائحة أيضا وأثرت في أهم أسسه ومقوماته وأهمها الشعائر العبادية التي تعد مصدر الهام للعمل الديني والسياسي حيث عطلت هذه الشعائر وقيدت إقامتها بشكل جماعي، فضلاً عن إنها وضعت رجال الدين في مواقف صعبة وأجبرت بعضهم على إعطاء تفسيرات غير واقعية لأسباب ظهور الجائحة. فضلا عن أنّ الجائحة أعادت طرح جدلية الإيمان والعقل ودفعت بالبعض للتشكيك في تفسيرات رجال الدين وفي فلسفة وجود الأديان وغاياتها.

الخاتمـــــــة

Conclusion

بالاستناد إلى ما تقدم وبسبب الترابط الوثيق بين النظام العام بوصفه نسق القيم والعادات التي تشكل النظام الاجتماعي والسياسي للمجتمع والدولة والإطار العام لسلوك الأفراد، وبين الفكر السياسي بوصفه التأملات الذهنية التي تدور حول تنظيم حياة الناس وضبط سلوك المجتمع وأفراده، والدولة الناجحة هي الدولة التي تستطيع خلق نوع من التوازن بين السوك والنظام العام وبين الفكر والفلسفة التي تقوم عليها. فأنه يمكن القول إن جائحة كورونا قد ساهمت في ضرب هذا التوازن والإخلال به مما ساهم في ظهور مشكلات اجتماعية جديدة وتناقض بين بعض الأفكار السياسية والسلوك العملي للدول التي تتخذ من هذه الأفكار أساسا فلسفيا لها.

فعلى صعيد الفكر والفلسفة الليبراليين فقد ساهمت جائحة كورونا بإثارة أسئلة مهمة ترتبط بجوهر الفلسفة الليبرالية منها: ضمانات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتهاوي العقد الاجتماعي، وتعاظم اللامساواة، وهشاشة التضامن الدولي. وأظهرت الحاجة الماسة إلى إصلاحات سياسية واقتصادية جذرية تدعو لمزيد من تدخل الحكومات وإعادة النظر في الخدمات العامة والرعاية الصحية وأولوية الإنسان. وعليه يمكن القول إن الجائحة تمكنت من ضرب أسس الفلسفة الليبرالية في أهم جوانبها والمتمثلة بحقوق الإنسان وحرياته وبالتحديد حرية التنقل والعمل، وفرض على الدول التدخل بشكل أكبر في تنظيم الحياة، وفاقم من النزعة الوطنية والقومية والعزلة والخوف من الآخر الخارجي. وهو ما يمثل تناقضاً وغياباً للتوازن بين الفكر الليبرالي وسلوك الدول الليبرالية.

أما فيما يرتبط بالفكر الاشتراكي فيمكن القول إنه في ظل الجائحة كانت الدول الاشتراكية أكثر وفاءا لمبادئها وفلسفتها من الدول الليبرالية، إذ ساهمت مبادئ الفلسفة الاشتراكية المتمثلة بأولوية المجتمع والأمن على الحرية، المجتمع المنضبط، الاقتصاد الموجه والدولة

المركزية في أن تكون هذه الدول نوعا ما أكثر فعالية في مواجهة الجائحة، واقل ضررا من الناحية السياسية قياساً بالدول الليبرالية، وبالتالي مواجهتها نقداً أقل.

وأخيراً فان الفكر الديني هو الآخر قد تعرض لأضرار الجائحة، إذ ساهمت الجائحة في إعادة طرح إشكاليات جديدة – قديمة ترتبط بطبيعة العلاقة بين مبادئ الأديان والغيبيات وبين الطبيعة والسلوك الإنساني الواقعي، ومدى قدرة الأديان في تقديم تفسيرات وحلول فعلية لمثل هذه الكوارث والأزمات الطبيعية.

الهـــوامـــش

Endnotes

(1) احمد سيد علي: مدخل للعلوم القانونية، النظرية العامة للقانون وتطبيقاتها في القوانين الجزائرية، دار الأكاديمية، الدار البيضاء،2012، ص209.

(2) شيخ نسيمه: النظام العام والآداب العامة، مجلة الفقه والقانون، المغرب الصفحات (1–30(2012، ص5.

(3) عبد الرسول عبد الرضا الأسدي: القانون الدولي الخاص، مكتبة السنهوري، بغداد، 2013، ص308–309.

(4) مُحَمَّد خيري كصير: حالات تطبيق قانون القاضي في نطاق تنازع القوانين، منشورات الحلبي الحقوقية، 2012، ص128.

(5) مرتضى مطهري: المنطق، دار الولاء للطباعة والنشر، ط 2، بيروت، 2011، ص13.

(6) المصدر نفسه: ص14.

(7) عامر حسن فياض وعلي عباس مراد: مدخل إلى الفكر السياسي القديم والوسيط، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي ليبيا 2004، ص19.

(8) شريف عبد القدوس حوار مع مايك ديفيس: عن الأوبئة والرأسمالية الفائقة وصراعات المستقبل، ترجمة نصر عبد الرحمن، مدى مصر، 3 نيسان/أبريل 2020.

(9) جان دومينيك ميشال: كوفيد–19هل هي نهاية اللعبة؟، صحيفة الأخبار اللبنانية، الخميس 9 نيسان/أبريل 2020.

(10) حسن أبو طالب: عالم ما بعد «كورونا» ودورة جديدة للتاريخ 24/3/ 2020.

https://aawsat.com/home/article/2195746

(11) نعوم تشومسكي: ما بعد كورونا أخطر من الوضع الراهن، 2020/4/24

https://adhwaa.net/?p=18032

(12) عبد الله بن خالد بن سعود الكبير: التعدّدية العالمية والتعاون الدولي في ظل كورونا الجديد، 24/4/ 2020، *https://adhwaa.net/?p=18062*

(13) مُحَمَّد البسفي: الكورونا .. بداية أخرى للتاريخ 2020/5/12

https://*kitabat.com/news*

(14) كارل شميت: اللاهوت السياسي، ترجمة رانية الساحلي وياسر الساروط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2018، ص 55– 67

(15) اؤليفيه روا: تجربة الإسلام السياسي، ترجمه نصير مروة، الطبعة الثانية، بيروت لبنان 1996، ص44.

(16) نضال البيابي: الانتعاش الديني في زمن وباء كورونا 10/4/ 2020

https://middle-east-online.com

(17) المصدر نفسه.

(18) الخليج الجديد: 10/3/ 2020.

https://thenewkhalij.news/article/183843

(19) مقتدى السيد مُحَمَّد الصدر: تغريدة على موقع تويتر 28/3/ 2020.

(20) مُحَمَّد السيد الصياد: الحوزة وكورونا سلوك النخب الدينية الإيرانية مع الأزمة، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2/7/ 2020، ص4.

(21) المصدر نفسه: ص15.

(22) المصدر نفسه: ص15.

المصـــــــادر

References

أولا: **الكتب**:

I. احمد سيد علي: مدخل للعلوم القانونية، النظرية العامة للقانون وتطبيقاتها في القوانين الجزائرية، دار الأكاديمية، الدار البيضاء،2012.

II. اؤليفيه روا: تجربة الإسلام السياسي، ترجمه نصير مروة، الطبعة الثانية، بيروت لبنان 1996.

III. عامر حسن فياض وعلي عباس مراد: مدخل إلى الفكر السياسي القديم والوسيط، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي ليبيا 2004.

IV. عبد الرسول عبد الرضا الأسدي: القانون الدولي الخاص، مكتبة السنهوري، بغداد، 2013.

V. كارل شميت: اللاهوت السياسي، ترجمة رانية الساحلي وياسر الساروط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2018.

VI. مُحَمَّد خيري كصير: حالات تطبيق قانون القاضي في نطاق تنازع القوانين، منشورات الحلبي الحقوقية، 2012.

VII. مرتضى مطهري: المنطق، دار الولاء للطباعة والنشر، ط 2، بيروت، 2011.

ثانيا: **المجلات والصحف**:

I. جان دومينيك ميشال: كوفيد–19هل هي نهاية اللعبة؟، صحيفة الأخبار اللبنانية، الخميس 9 نيسان/أبريل 2020.

II. شريف عبد القدوس حوار مع مايك ديفيس: عن الأوبئة والرأسمالية الفائقة وصراعات المستقبل، ترجمة نصر عبد الرحمن، مدى مصر، 3 نيسان/أبريل 2020.

III. شيخ نسيمه: النظام العام والآداب العامة، مجلة الفقه والقانون، المغرب الصفحات (1–30)2012.

IV. مُحَمَّد السيد الصياد: الحوزة وكورونا سلوك النخب الدينية الإيرانية مع الأزمة، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2/7/ 2020.

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

I. حسن أبو طالب: عالم ما بعد «كورونا» ودورة جديدة للتاريخ 24/3/ 2020
https://aawsat.com/home/article/2195746

II. الخليج الجديد: 10/3/ 2020
https://thenewkhalij.news/article/183843

III. عبد الله بن خالد بن سعود الكبير: التعدّدية العالمية والتعاون الدولي في ظل كورونا الجديد، 24/4/ 2020،
https://adhwaa.net/?p=18062 .

IV. مُحَمَّد البسفي: الكورونا.. بداية أخرى للتاريخ 2020/5/12
https://kitabat.com/news

V. مقتدى السيد مُحَمَّد الصدر: تغريدة على موقع تويتر 28/3/ 2020 .

VI. نضال البيابي: الانتعاش الديني في زمن وباء كورونا 10/4/ 2020
https://middle-east-online.com.

VII. نعوم تشومسكي: ما بعد كورونا أخطر من الوضع الراهن، 2020/4/24
https://adhwaa.net/?p=18032

The impact of the Corona pandemic on political ideas As a dimension of the general system

Lecturer Dr. Mohammed Kadhim Hashim Mahdi
Diyala University- College of Law & Political Science

Abstract

This study analyzes the impact of the Corona pandemic on political ideas since the ways of dealing with the spread of the virus and ways to control it were a true test of the philosophies of multiple ruling in order to assess its efficiency and effectiveness. The need to write this study emerged due to the importance of knowing the effects of the pandemic on political ideas as - that is, political ideas - the basis and focus of political science. The study centers on clarifying the impact of the Corona pandemic on political ideas and philosophies as well as the changes that it has created or will create in the field of political thought, and the effect of this change on the public order. This is because political values and ideals in themselves represent an important dimension of the public order. As stated in the definition of the general system it is : "The set of rules that relate to the foundations of the country's social, political and economic system. Violating and deleting them would constitute an assault on the public order and a breach of it." Based on the foregoing, the problematic and question of this research is: What is the impact of the Corona pandemic on political ideas as a dimension of public order? The assumption is that the Corona pandemic affected political ideas, which will be reflected on political behavior and public order.

Journal of Juridical and Political Science
Web: www.lawjur.uodiyala.edu.iq